الاقتصاد الخفي في ظل تحديات التنمية المستدامة

إعداد
د . إيمان محمد خيري طايل
مدرس الاقتصاد
بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا

موجز عن البحث

تواجه العديد من دول العالم ظاهرة الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي؛ ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يكون مخفيا عن السلطات والأنظمة والقوانين، وإذا وُجد بدون الاندماج في الاقتصاد الرسمي يصعبُ تحقيقُ التنمية، ولكي نحقق التنمية المستدامة يجب استغلال الموارد، واختيار الاستثمارات التي تحقق الرفاهية للأجيال القادمة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مواجهة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، ومعالجة آثار وأسباب نمو الاقتصاد الخفي على التنمية المستدامة، على مستوى التحديات الثلاث الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، من خلال تحسين الإنتاجية وتحسين إدارة سوق العمل، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وتوفير الحماية الاجتماعية للأفراد والحفاظ على البيئة والعمل اللائق.

وسوف يتم تناول هذا البحث من خلال فصلين، الفصل الأول يتضمن مفاهيم عامة من خلال مبحثين، في المبحث الأول يتناول مفهوم التنمية المستدامة وتحدياتها؛ والمبحث الثاني يتناول ماهية الاقتصاد الخفي، وأنواعه، وخصائصه، وأسباب نموه.

أما الفصل الثاني فسيتناول ثلاثة مباحث، المبحث الأول: توضيح آثار الاقتصاد الخفي وطرق تقدير حجمه، والمبحث الثاني يتناول حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، والسياسات المصرية لدمجه مع الاقتصاد الرسمي، والمبحث الثالث يتناول استراتيجية التنمية المستدامة في مصر واستراتيجيات إدارة الاقتصاد الخفي في ظل تحديات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفى، التنمية المستدامة، تحديات التنمية المستدامة.

The Hidden Economy In Light Of The Challenges Of Sustainable Development

Eman Mohammed Khairy Tayel

Economics, Higher Institute of Computers, Information and Management Technology, Tanta, Egypt .

E-mail: dremankhairytayel@gmail.com

Abstract :

Many countries of the world are facing the phenomenon of the hidden or informal economy, that part of the economy that is hidden from the authorities, regulations, and laws, and if it is found without integration into the formal economy, it is difficult to achieve development. This is done by facing the challenges facing sustainable development and addressing the effects and causes of the growth of the hidden economy on sustainable development at the level of the three economic, social, and environmental challenges, through improving productivity, improving labor market management, facilitating access to financial services, providing social protection for individuals, and preserving the environment and decent work.

This research will be dealt with in two chapters. The first chapter includes general concepts through two sections. The first section deals with the concept of sustainable development and its challenges. The second topic deals with what the hidden economy is, its types, characteristics, and the reasons for its growth.

As for the second chapter, it will deal with three topics, the first topic: clarifying the effects of the hidden economy and methods of estimating its size, and the second topic deals with the size of the informal economy in Egypt, and the Egyptian policies to integrate it with the formal economy, and the third topic deals with the sustainable development strategy in Egypt and strategies for managing the hidden economy in light of challenges sustainable development.

Keywords: The Hidden Economy, Sustainable Development, Sustainable Development Challenges.

مقدمة

يُعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة اقتصادية حظيت باهتمام كبير في المناقشات البحثية على المستويات الإقليمية والدولية وذلك لما يمثله من قيمة مضافة للاقتصاد الرسمي؛ وذلك بسبب حجمه، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب توضيح مفهوم التنمية المستدامة، وأهم تحدياتها، وكذلك توضيح ماهية الاقتصاد الخفي، وكيفية استغلاله لتذليل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية البحث:

مدى تأثير الاقتصاد الخفي على تحقيق التنمية المستدامة، وكيفية مواجهة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

فرضيات البحث:

هل هناك تأثير فعلى للاقتصاد الخفي على التنمية المستدامة، وهذا التأثير سلبيّ أم إيجابي أم كلاهما معـًا، وعند تذليل تحديات التنمية المستدامة هل يمكن تحقيقها في وجود الاقتصاد الخفي؟

أهمية البحث:

إظهار ضرورة إدماج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

- توضيح أهمية وتحديات التنمية المستدامة.
- توضيح الآثار الإيجابية والسلبية للاقتصاد الخفي.
- كيفية إدارة الاقتصاد الخفي في ظل التحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

منهج البحث:

يتضمن البحث المنهج الاستقرائي الوصفي والتحليلي للاقتصاد الخفي.

موضوع البحث:

سوف يتم تناول هذا البحث من خلال فصلين، الفصل الأول يتضمن مفاهيم عامة من خلال مبحثين، في المبحث الأول يتناول مفهوم التنمية المستدامة وتحدياتها؛ والمبحث الثاني يتناول ماهية الاقتصاد الخفي، وأنواعه، وخصائصه، وأسباب نموه.

أما الفصل الثاني فسيتناول ثلاثة مباحث، المبحث الأول: توضيح آثار الاقتصاد الخفي وطرق تقدير حجمه، والمبحث الثاني يتناول حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، والسياسات المصرية لدمجه مع الاقتصاد الرسمي، والمبحث الثالث يتناول استراتيجية التنمية المستدامة في مصر واستراتيجيات إدارة الاقتصاد الخفي في ظل تحديات التنمية المستدامة.

خطة البحث :

الفصل الأول: مفاهيم عامة ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول:

- مفهوم التنمية المستدامة.
- تحديات التنمية المستدامة.

المبحث الثاني:

- ماهية الاقتصاد الخفي
- أنواع الاقتصاد الخفي
- خصائص الاقتصاد الخفي
- أسباب نمو الاقتصاد الخفي

الفصل الثاني: إدارة الاقتصاد الخفي في ظل تحديات التنمية المستدامة ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول:

- آثار الاقتصاد الخفي
- طرق تقدير حجم الاقتصاد الخفي

المبحث الثاني:

- حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر
- السياسات المصرية لدمجه مع الاقتصاد الرسمي

المبحث الثالث:

- استراتيجية التنمية المستدامة في مصر
- استراتيجيات إدارة الاقتصاد الخفي في ظل تحديات التنمية المستدامة

الفصل الأول: مفاهيم عامة
المبحث الأول
مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مصطلح التنمية المستدامة في مؤتمر ستوكهولم سنة ١٩٧٢، ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورتلاند سنة ١٩٨٧ تم تبنى مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم على أنها "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما.[١]

جاء بعد ذلك مؤتمر الأرض سنة ١٩٩٢ واتفقت دول العالم من خلاله على تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دى جانبرو البرازيلية عام ١٩٩٢ على "أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي في الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[٢].

وعُرفت أيضًا على أنها "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي"[٣].

---

(١) بوزيان العجال، شمة نوال، التنمية المستدامة، محددات وتحديات – بحث منشور – الانترنت.

(٢) العايب عبد الرحمن – التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة – رسالة دكتوراة ٢٠١٠ – ٢٠١١

(٣) ماجدة أبو زنط – عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العالمي، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن، المجلد ٣٦، العدد ١ كانون الثانى ٢٠٠٩

وتُعرّف أيضا على أنها "عملية تغيير يتم فيها تجديد استغلال الموارد واختيار الاستثمارات، وتوجيه التطور التقني، وكذلك التغير المؤسساتي بدلالة الحاجات الحالية والمستقبلية، أي كيفية خدمة وتحقيق رفاهية الأجيال الحالية مع المحافظة على الموارد لصالح الأجيال القادمة. [1]

تحديات التنمية المستدامة :

هناك تحديات كثيرة تواجه التنمية المستدامة منها تحديات اقتصادية، وتحديات اجتماعية، وتحديات بيئية، وسوف يتم توضيح تلك التحديات من أجل مواجهتها في وجود الاقتصاد الخفي وكيفية الوصول للتنمية المستدامة.

أولاً: التحديات الاقتصادية

١ - الازمات العالمية

إن الناتج الطبيعي للعولمة والنظام العالمي الجديد هو تأثر دول العالم بأي أزمة اقتصادية عالمية كأزمة الرهن العقاري في أمريكا ٢٠٠٨ والتي أثرت على اقتصاديات العديد من دول العالم المتقدمة والنامية وشكلت عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة[2]، وأيضا جائحة كورونا التي أثرت على النمو الاقتصادي على مستوي العالم أجمع.

---

(١) عبد الرحمن محمد الحسن، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ١٥-١٦/ ١١/ ٢٠١١

(٢) بسام جونى – تحديات استراتيجيات التنمية المستدامة وزارة الصناعة – الجمهورية اللبنانية كانون الثانى ٢٠١٨

٢- ضعف الأداء الاقتصادي

وهذا ناتج عن محدودية الموارد الطبيعية والاقتصادية والمالية، ويجب أن يكون هناك استغلال أمثل لتلك الموارد عن طريق[١] :

- استخدام كافة الموارد بأقصى كفاءة ممكنة، وبالتالي تقليل الفاقد إلى أدنى حد ممكن.
- عدم تجاوز المعدل الذي يمكن إعادة توليد تلك الموارد عنده.
- تقليل استخدام الموارد غير المتجددة، أو الاستغناء عنها إن أمكن.
- تحقيق أقصى استخدام ممكن للموارد المتجددة.

كما قامت المجموعة المعنية بالموارد الدولية بتحليل الآثار الاقتصادية لقلة الموارد الطبيعية وفي تقرير صادر عنها في ٢٠١١ تناولت بالتحليل استخراج أربع فئات من المواد الخام الأولية: معادن البناء، والمعادن الصناعية، والوقود الأحفوري، والكتلة الأحيائية؛ وخلصت إلى أن نسبة استخراج هذه الموارد وجمعها تتراوح في الاجمال بين ٤٧ و٥٩ مليار طن في السنة وذلك من الممكن أن يؤدي إلى زيادة الاستخراج السنوي للموارد على الصعيد العالمي بثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٥٠.[٢]

ثانيـًا: التحديات الاجتماعية

أهم التحديات التي تواجهه التنمية المستدامة مشكلة الفقر والتي تعتبر من أهم

(١) العايب عبد الرحمن – مرجع سبق ذكره.

(٢) التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ، مؤتمر العمل الدولى الدورة ١٠٢ ، ٢٠١٣ ، التقرير الخامس مكتب العمل الدولي جينيف.

مؤشرات التنمية المستدامة، ولكي نواجه الفقر ونقلل منه يجب اتباع الآتي [1]:

١- زيادة الاستخدام الإنتاجي للموارد الأكثر توافرًا لدى الفقراء، وهو العمل؛ ويتطلب ذلك وضع سياسة الحوافز، والاهتمام بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية، والبنية التحتية، والتكنولوجيا.

٢- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء ومن أهمها الرعاية الصحية، وتنظيم الأسرة، والتغذية، والتعليم الأساسي.

ثالثا: التحديات البيئية:

ترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تقرير التوقعات البيئية حتى عام ٢٠٥٠ أن هناك أدلة علمية قاطعة تشير إلى أن النظم الطبيعية تنطوي على نقاط حرجة أو حدود بيوفيزيائية، يستحيل عكس مسار التغيرات السريعة والضارة بعد تجاوزها، وتحذر من المخاطر المكلفة للغاية في ظل انعدام تزايد الفاعلية وعدم استخدام النفايات أو إعادة تدويرها، سيستمر ارتفاع حجم النفايات العالمية بسرعة بالإضافة إلى تلوث التربة والمياه والهواء ويقدّر البنك الدولي أن العالم سينتج ٢,٢ مليار طن من النفايات بحلول عام ٢٠٢٥م.

ومن المرجح أن تؤدى الزيادة المستمرة في نسبة التلوث إلى مضاعفة عدد الوفيات المبكرة الناجمة عن الجسيمات المحمولة جوّا في المناطق الحضرية لتبلغ ٦,٣ مليون وفاة في السنة بحلول عام ٢٠٥٠[2].

(١) العايب عبد الرحمن – مرجع سبق ذكره

(٢) التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء المرجع السابق

المبحث الثاني
ماهية الاقتصاد الخفي

لقد تعددت التعريفات التي تناولت الاقتصاد الخفي وذلك لاستعمال هذا المصطلح في مجالات عديدة لذلك نذكر بعض التعريفات التي تناولته.[١]

التعريف الأول: هو مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية وغير المسجلة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة

التعريف الثاني: هو مجموعة من نشاطات لا شرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تُمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة هدفها الأساسي الربح السريع والسهل.

التعريف الثالث: هو كافة الأنشطة المولِّدة للدخل والتي لا تُسجل ضمن حسابات الناتج المحلى الإجمالي؛ لتعمد إخفائها أو التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها، ولأنها مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد، ويمكن تعريفه من خلال التعريفات السابقة على أنه ذلك القطاع الذي يضم وحدات الإنتاج غير الرسمية وغير المسجلة لدى المصالح الضريبية، وتتكون من شقين شرعي وغير شرعي ويتميز بخصائص تميزه عن الاقتصاد الرسمي كالتنظيم، والإنتاجية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الائتمانية، ويشمل الحضر والريف؛ وأصحابه لا يثقون بقوة القانون، وتُسهم أنشطته في الناتج المحلي الإجمالي[٢].

---

(١) منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الدورة العامة العادية، ٢٤ جوان ٢٠٠٤ القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق.

(٢) مجد ميخائيل ميخائيل– اقتصاد الظل في سورية وآليات علاجه دراسة تحليلية مقارنة لتجارب تاريخية ٢آيار٢٠١٥

تعريف صندوق النقد الدولي للاقتصاد الخفي:

هو الذي يحمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا أُبلغت بها السلطات الضريبية. (١)

تعريف مفوضية الاتحاد الإفريقي:

هو الذي يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة، ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية كما أن لها وصولا محدودا إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة ولها مباني صغيرة أو غير ثابتة ولا تحظى بالاعتراف، والدعم، والتنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد باللوائح، والحماية الاجتماعية، والتشريعات الخاصة بالعمالة، أو أحكام السلامة الصحية. (٢)

أنواع الاقتصاد الخفي (٣)

يمكن تصنيف الاقتصاد الخفي طبقا لمبدأ المشروعية إلى نوعين رئيسيين هما:

١- **الاقتصاد الخفي المشروع** : يتضمن أنشطة اقتصادية تنتج سلعا، وخدمات

---

(١) فريدريك شنايدر، دومينيك إنستى: الاختباء وراء الظلال " نمو الاقتصاد الخفي " سلسلة قضايا اقتصادية.

(٢) لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في أفريقيا متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشئون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في أفريقيا وثيقة رقم LSAC EXP-5-SAI553 أديس أبابا، إثيوبيا، ٢٨ سبتمبر – ٢ أكتوبر ٢٠٠٩.

(٣) ليلي حامد المطيري – أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ٢٠١٤ أنظر أيضا:

محمد وحيد حسن – علاء وجيه مهدى – دور الاقتصاد الخفي في التنمية المستدامة دراسة تحليلية – مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٦ العدد الخامس ج٢/ ٢٠٢٠ المؤتمر العالمي الرابع – الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات

مشروعة، ولا تخالف أنظمة وقوانين الدولة؛ ولكنها غير معلنة ومجهولة بالنسبة للدولة، ويتولد عنها دخول غير واضحة للجهات الرسمية في الدولة، ومن ثم لا تسجل في حسابات الدخل القومي؛ ومن أمثلتها قطاع الصناعات الصغيرة، والتجارة الداخلية، وأيضا القطاع الحرفي والمهني.

٢- الاقتصاد الخفي غير المشروع: يقوم على أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة وقوانين البلد، إلى جانب الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات غير مشروعة، ويمكن تقسيم أنشطة الاقتصاد الخفي غير المشروع إلى ثلاثة أقسام:

- الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة.
- الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين البلد.
- الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة

أ- الأنشطة المنتِجة للسلع والخدمات غير المشروعة

يتضمن كافة الأنشطة التي تجرّمها معظم القوانين في العالم من أمثلتها تجارة المخدرات، وتجارة السلاح، وتجارة الاعضاء، وتجارة البشر، وتهريب الأموال.

ب- الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين البلد

تشمل الأنشطة المخالفة للوائح التي تضعها البلد كأنشطة الرشوة، ولعب القمار، وأنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي، وذلك في البلدان التي تتبع نظاما إداريا للرقابة على الصرف الأجنبي[١].

(١) عبد المطلب عبد الحميد – الاقتصاد الخفي وغسل الأموال والفساد " العلاقة الجهنمية " الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠١٣

ج - الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة

تتمثل الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة في العمالة المخالفة لبعض الشروط الواجب توافرها في العمل كالعمر، وأوقات، العمل، وتناسب العمل مع الإمكانيات المتاحة للعمال وقد أطلق عليه البعض مسمى الاقتصاد الرمادي وهي المنطقة التي يلتقى فيها الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي وهو يشمل عمليات محرمة قانونا ولا تُمارس بشكل علني أو شرعي، فضلا عن دفع مستحقاتها الضريبية للبلد [1].

خصائص الاقتصاد الخفي :

وفقا لمنظمة العمل الدولية هناك خصائص رئيسية للاقتصاد الخفي[2]

١- الدخل المنخفض بسبب قلة العوائد من أنشطة الاقتصاد الخفي ولا تفرض عليها ضرائب.

٢- عدم توافر الأمان الوظيفي، احتمال التعرض للطرد في أي وقت.

٣- التمييز بين الأطفال والنساء والشباب.

٤- طول ساعات العمل بسبب الدخل المنحفض والاعتماد على الأعمال كثيفة اليد العاملة.

٥- قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه، فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة.

٦- انخفاض مستوى التدريب.

٧- انعدام السلامة المهنية بسبب ظروف وشروط العمل.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) مجد ميخائيل ميخائيل – مرجع سبق ذكره.

٨- أساليب الإنتاج كثيفة العمالة.

٩- المهارات المكتسبة غالباً ما تكون خارج التعليم الرسمي.

١٠- قلة أو عدم التمتع بالحصول على المنافع العامة والخدمات مثل القروض والمعلومات التجارية والتدريب.[١]

أسباب نمو الاقتصاد الخفي :

تعددت الأسباب في ظهور نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي في دول العالم كافة، الأمر الذي يجعل حصرها من الأمور الصعبة لأنها تختلف وفقا لتشريعات كل دولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ومستوى الوعي لدى الأفراد وكفاءة الإدارات المختلفة على مستوى الدولة والاقتصاد ككل.

ومن أهم هذه الأسباب الآتي :

١- مستويات دخول الأفراد:

انخفاض مستوى دخول الأفراد سبب مهم لنمو الاقتصاد الخفي خاصة إذا اتسمت بالاستقرار، والجمود، وعدم زيادتها بما يتناسب مع ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا يجعل الأفراد مضطرون إلى العمل وإخفاء جانب من دخولهم حتى يتمكنوا من الحفاظ على نفس مستوى المعيشة.[٢]

٢- معدلات الضرائب والمساهمة في الضمان الاجتماعي:

إن ارتفاع معدلات الضرائب من أهم الأسباب المشجعة لنشوء الاقتصاد الخفي

---

(1) Informal is the new normal improving the lives of workers at risk of being left behind, Elizabeth Stuart , Emma Samman and Abigail Hunt, January 2018 working paper 530

(٢) عمر مفتاح الساعدي – أنور عبد الكريم البصير، اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي – مجلة الدراسات الاجتماعية العدد ٣٧ يناير – يونيو ٢٠١٣

حيث تمثل الضرائب جزءاً من تكلفة السلعة أو الخدمة وبالتالي فإن ارتفاعها يؤدى إلى ارتفاع التكلفة.[1]

مما يؤثر سلبا على تسويق المنتج؛ نظرا لارتفاع السعر خاصة إذا كان هناك منافسة في السوق غير الرسمي التي ستكون تكلفتها أقل من تكلفة المنتج في السوق الرسمي الخاضع للضريبة، الأمر الذي يدفع العميل إلى البحث عن الحيل والثغرات للتهرب من دفع الضريبة كليا أو جزئيا، كما أن هناك دراسات تؤكد أن أسعار الضرائب ليست هي العامل الوحيد للتهرب الضريبي ولكن هناك عوامل وأسباب أخرى تتعلق بالضرائب أهمها.[2]

- ضعف كفاءة الإدارة الضريبية من حيث الافتقار إلى الكوادر البشرية القادرة على تحمل المسؤوليات وتطبيق أحكام التشريعات الضريبية دون تحيز.
- العقوبات المقررة في النظم الضريبية السائدة؛ لأن قرار المشاركة في الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي يتوقف على الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها في حالة اكتشاف التهرب الضريبي وبين العائد التي من الممكن الحصول عليه نتيجة للتهرب الضريبي.
- نوع الضريبة المفروضة حيث تشير الدراسات إلى أن نمو الاقتصاد الخفي في الدول النامية يعود إلى الضرائب على الصادرات والواردات، أما في الدول المتقدمة فتعود إلى ارتفاع الضرائب على الدخل وإلى الضرائب غير المباشرة، والضرائب على

(١) عبد الحكيم الشرقاوي – التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود – دار الجامعة الجديدة – الاسكندرية ٢٠٠٦

(٢) عبد الحكيم الشرقاوي – المرجع السابق.

الأرباح، والتحويلات الرأسمالية.

- عدم العدالة في توزيع الدخل والخدمات العامة ويعنى ذلك شعور العميل بعدم الرضا عن سياسة الإنفاق العام التي تتبعها الحكومة.

٣- سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي والمغالاة في فرض القيود واللوائح.

إن سيطرة الدولة وهيمنتها على النشاط الاقتصادي وتعقيد الإجراءات الادارية وزيادة القيود الحكومية المفروضة على تأسيس وممارسة الأنشطة الاقتصادية مثل[١]:

- القيود واللوائح التي تنظم منح تراخيص مزاولة الأنشطة الاقتصادية.
- القيود على حركة البيع والشراء والأسعار والتصدير والاستيراد.
- اللوائح المنظمة لتحديد الأجور وساعات العمل الاضافي وإجراءات التعاقد وترك الخدمة.
- اللوائح الخاصة بمواصفات أماكن العمل، والأمن الصناعي، والتأمينات الصحية والاجتماعية للعاملين.
- القيود المفروضة على أسواق المال والنقد الأجنبي كل هذه القيود تشجع الأفراد والمؤسسات على البحث عن الثغرات من أجل تجنب هذه الضوابط والابتعاد عن هذه القيود من قبل الحكومة وبالتالي التحول إلى الاقتصاد الخفي.

٤- التدخل الحكومي في جهاز الأسعار

إن نظام الأسعار في أغلب الدول النامية لا يعكس مستوى الندرة الحقيقية للموارد

(١) ناجى ميخائيل حبيب، الاقتصاد الخفي وفاعلية السياسات المالية والنقدية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ١٥ العدد ٦ – ١٩٩١ جامعة المنصورة.

الاقتصادية ويرجع ذلك إلى التدخل الحكومي المباشر في آلية السوق عن طريق التسعير الجبري واتباع سياسة الدعم وغيره من التدخلات في ظل عدم وجود مرونة للجهاز الإنتاجي يؤدى إلى خلق فائض في الطلب ولجوء المستهلك إلى تخزين السلعة، الأمر الذي يشجع نمو الاقتصاد الخفي إما من خلال إعادة البيع بصورة غير قانونية، أو محاولة الإنتاج في ظل نطاق الاقتصاد الخفي[١].

٥- **عجز الموازنة العامة للدولة**: عجز الموازنة العامة للدولة هو عبارة عن زيادة النفقات عن الإيرادات وبالتالي فإن الدولة سوف تبحث عن مصادر أخرى لتمويل وسد هذا العجز من خلال مصادر متنوعة مثل فرض ضرائب أو رسوم جديدة، أو رفع أسعار الضرائب وبالتالي زيادة التهرب الضريبي من العملاء.[٢]

٦- **عدم كفاءة مؤسسات الدولة في تطبيق اللوائح والتشريعات** : إن عدم قدرة السلطة التنفيذية على تنفيذ وتطبيق اللوائح والتشريعات القانونية بكفاءة يعد مناخا خصبا لنشوء الفساد[٣].

٧- **دور المشروعات الصغيرة**: تقوم المشروعات الصغيرة بدور هام في الاقتصاد فهي تساعد على توفير فرص عمل والحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة ولكن

---

(١) أحمد أبو لسين، الاقتصاد الخفي (ماهيته، طرق تقديره، آثاره) مجلة الاقتصاد والعلوم السياسة، السنة الثالثة – العدد الخامس ٢٠٠٦، جامعة الفاتح.

(٢) أحمد أبو لسين، الاقتصاد الخفي (ماهيته، طرق تقديره، آثاره) مجلة الاقتصاد والعلوم السياسة، السنة الثالثة – العدد الخامس ٢٠٠٦، جامعة الفاتح.

(٣) طارق العربي، اقتصاد الظل (أسبابه، طرق تقديره ، آثاره ، سبل معالجته) مجلة الاستاذ نقابة أعضاء هيئة التدريس – جامعة الفاتح ٢٠١٠

وجودها وانتشارها بعشوائية دون وجود آلية مناسبة لتنظيمها والاستفادة منها يجعلها بيئة خصبة لنمو الاقتصاد الخفي؛ حيث أنها تعتمد على التعامل بالنقود السائلة وقلة اعتمادها على النظم المصرفية والائتمانية الأمر الذي من شأنه تسهيل عملية التهرب الضريبي.[١]

٨- **الاستيعاب المحدود للعمالة الفائضة:** القدرة المحدودة للزراعة والاقتصاد الرسمي لاستيعاب العمالة الفائضة إلى جانب زيادة أعداد الباحثين عن عمل زادت من حجم الاقتصاد غير الرسمي هذا مع ارتفاع معدلات النمو السكاني حيث يميل الاقتصاد غير الرسمي إلى استيعاب معظم القوى العاملة المتنامية في المناطق الحضرية عند الصناعات التحويلية والأنشطة خارج الزراعة بشكل عام لا تنمو بنفس الوتيرة.[٢]

٩- **دخول المزيد من النساء إلى أسواق العمل** : هناك أعداد متزايدة من النساء اللواتي يدخلن أسواق العمل خارج الزراعة؛ ومع ذلك، وعلى الرغم من أن العديد من النساء تمتلك أو تدير مشاريع متناهية الصغر، فإن عدد قليل من سيدات الأعمال يدخلن الاقتصاد الرسمي فعليا بالإضافة إلى ذلك تميل المرأة إلى المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي عندما تُحرم من الوصول أو الحق في امتلاك الممتلكات أو الأراضي.[٣]

(١) أحمد أبو لسين – المرجع السابق.

(2) ILO, Globalization and the Informal Economy: How global trade and investment impact on the working poor, 2002

(3) ILO, Globalization and the Informal Economy: ibid.

الفصل الثاني
إدارة الاقتصاد الخفي في ظل تحديات التنمية المستدامة
المبحث الأول
آثار الاقتصاد الخفي
أولاً: الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي وفوائد دمجه مع الاقتصاد الرسمي

يمكن أن يكون للاقتصاد الغير الرسمي العديد من الفوائد التي تعود على الاقتصاد الرسمي وهي كالآتي [1]:

١- **عوائد اقتصادية**: تتمثل في زيادة الحصيلة الضريبية للدولة وبالتالي قلة عجز الموازنة وتحسين الخدمات التي تقدمها الحكومة لمواطنيها هذا بالإضافة إلى توفير بيانات حقيقية عن الوضع الاقتصادي مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، وكذلك وضع خطط تتلاءم ومفردات الواقع الموجود.

٢- **عوائد اجتماعية**: حينما يتعرض العاملون في أي نشاط اقتصادي غير رسمي للظلم من قبل مشغليهم فإنهم وبموجب عدم وجود عقد عمل فلن يستطيعوا أن يحفظوا حقوقهم بالقانون ففي هذه الحالة ليس أمامهم سوى استخدام قانون القوة، أو ترك العمل، أو الرضى بهذا التعدي ولكن حين يتم دمج هذا النشاط في مظلة الاقتصاد الرسمي فلن يستطيع المديرين ظلم العاملين بسهولة ولو حدث فهناك جهات قضائية أو إدارية تضمن لهم حقوقهم.

٣- **عائد صحية**: كل نشاط اقتصادي غير رسمي لا يخضع العاملين فيه لأي ضمان

(١) محمد أحمد عباس، الاقتصاد غير الرسمي في مصر المشكلات والحلول، أوراق سياسية ، المعهد المصرى للدراسات ٢٠ مارس ٢٠١٩

اجتماعي ولا صحي مما يؤدى إلى زيادة نسبة الأمراض لذلك يجب دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الرسمي؛ من أجل مراعاة الأمن والسلامة في الصحة من خلال التصاريح من الصحة لمزاولة أي نشاط. (١)

٤- **الأثر على التشغيل**: يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد من معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر. (٢)

٥- **الأثر على ميزان المدفوعات**: يساعد على تخفيض الواردات وبالتالي خفض العجز في ميزان المدفوعات.

٦- **الأثر على الإنتاج والعرض السلعي**: يساعد في تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي، وبالتالي زيادة الإنتاج ما يؤدى إلى زيادة العرض السلعي. (٣)

ثانياً: آثار الاقتصاد الخفي على التنمية المستدامة

هناك آثار اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، مهمة تنتج عن الاقتصاد الخفي.

١ – الآثار السلبية للاقتصاد الخفي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

أ- يظهر تأثير الاقتصاد الخفي على الاقتصاد من خلال تأثيره على توزيع الدخول من خلال التهرب الضريبي حيث يعيد توزيع الدخول بطريقة عشوائية. (٤)

---

(١) محمد أحمد عباس – المرجع السابق.

(٢) بو دلال على – انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية جامعة تلمسان – الجزائر .

(٣) المرجع السابق.

(٤) عبد الحكيم الشرقاوي – التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود – مرجع سبق ذكره – ص١٨١

ب- يؤثر على تخصيص الموارد وبالتالي الكفاءة الاقتصادية من خلال اتجاه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد الخفي من أجل التهرب من الضرائب فينتج عن ذلك إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة الخاضعة للضريبة، والأقل كفاءة التي لا تخضع للضريبة وذلك يخفض مستوى الكفاءة في الاقتصاد. (١)

ج- ونتيجة لذلك التأثير على مستوى الضرائب، فإنه ينتج عنه نقص في الإيرادات العامة، وعليه فإن الإيرادات الحكومية تزيد من عجز الموازنة العامة للدولة.

د- وأيضا انخفاض في معدلات نمو الدخل القومي.

٢- الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

توجد آثار إيجابية للاقتصاد الخفي على التنمية المستدامة. (٢)

أ- تجنب الأزمات الاقتصادية ولعب دور المهدئ الاجتماعي.

ب- المساهم الرئيسي في خلق وظائف عن طريق المشروعات الصغيرة.

ج- يساهم في توليد الدخل للأسر الفقيرة.

د- يوفر وظائف للشباب من الجنسين.

٣- الآثار السلبية للاقتصاد الخفي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

تتعدد الآثار التي يحدثها الاقتصاد الخفي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

(١) فريدريك شنايدر، دومنيك أنستى الاختباء وراء الظلال " نمو الاقتصاد الخفي " سلسلة قضايا – مرجع سبق ذكره

(٢) لجنة العمل والشئون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي، تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل الإفريقي، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في أفريقيا ٢٠٠٩

من خلال ما يلي: [١]

أ- غياب التغطية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

ب- عدم وجود إطار مؤسسي يتم من خلاله تنظيم المشاركة في الضمان الاجتماعي وتحديد الحالات الطارئة والحقوق وتجميع الفوائد والاقساط.

ج- تعرض العمال في العمل إلى ظروف سيئة تؤثر على صحتهم وعلى إنتاجهم سواء كانوا يمارسون أعمالهم في أماكن مفتوحة أو في أماكن غير معروفة.

٤- الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.[٢]

أ- يساهم بدرجة كبيرة في دعم أنشطة البحث لأغراض التنمية.

ب- يعتبر مصدر التنمية للمهارات الذاتية وموفر للتدريب الذاتي فهو يعتبر الوسيلة الرئيسية لتوفير المهارات لمعظم الأفراد العاملين فيه الذين يكتسبون المهارات الضرورية من خلال التدريبات التقليدية.

٥- الآثار السلبية للاقتصاد الخفي على البعد البيئي للتنمية المستدامة [٣]

أ- يظهر تأثير الاقتصاد الخفي على البعد البيئي من خلال الأخطار البيئية التي تظهر وتؤثر على الغابات والأراضي والتي يظهر تأثيرها على المدي الطويل.

ب- الضغط السكاني على المدن وحالة المساكن وانتشار العشوائيات وضعف البنية التحتية.

---

(١)لجنة العمل والشئون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي، تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل الإفريقي، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في أفريقيا ٢٠٠٩

(٢) لجنة العمل والشئون الاجتماعية، المرجع السابق.

(٣) لجنة العمل والشئون الاجتماعية، المرجع السابق.

٦- **الاثار الإيجابية على البعد البيئي للتنمية المستدامة:** يعتبر موفر رئيس للخدمات التي تحتاجها المدينة ويلعب دورا هاما في إعادة تدوير النفايات التي يقوم بها جامعوا القمامة في الاقتصاد الحقيقي.[1]

ثالثاً: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

إن أكبر الصعوبات التي تواجه قياس الاقتصاد غير الرسمي هي كيفية أن نجعل من شيء يتم في الخفاء شيئا قابلا للقياس كميـًا؟ فلا يمكن لشخص يعمل في الاقتصاد غير الرسمي أن يتطوع لتقديم معلومات عن نشاطه غير المشروع أو غير الرسمي كما أن هناك أنشطة أصلاً موجودة بطريقة مشروعة ولكن أصحابها لا يعرفون عن التزاماتهم تجاه الدولة شيئا مثل الضرائب أو عدم خضوعهم للضرائب؛ نتيجة لقلة رأس المال المستخدم في تلك المشاريع مثل المرأة التي تربى الدواجن أو الماشية أو عندها ماكينة خياطة تتربح وتكسب جيداً ولكن لا تدخل ضمن الاقتصاد الرسمي نتيجة لعدم تسجيل هذا المشروع أو عدم دراية الدولة وكذلك السباك، النجار، المزارع، والكهربائي، والمُدرِّس ولكن هذه الأنشطة تترك أثرا في الاقتصاد الرسمي وتتباين تقديرات الاقتصاد غير الرسمي حسب الطريقة المتبعة في التقدير وليست هناك طرق مثلى يمكن اختيارها بسبب الافتقار إلى المعلومات الكافية حول الاقتصاد غير الرسمي؛ فكل منهج يتسم بجوانب قوة وضعف، وتتحدد الطرق المتفق عليها عموما في ثلاث مناهج: المناهج المباشرة، والغير مباشرة، والنماذج.

١- **المناهج المباشرة:** تعتمد في الحصول على معلومات عن الاقتصاد غير الرسمي

(١) الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة الانترنت.

مباشرة عن طريق العاملين فيه وتنقسم هذه المناهج المباشرة بدورها إلى طريقتين [١] :

أ- طريقة المسح بالعينة:

يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح بحيث تكون العينات مختارة ومصممة بشكل جيد، ويقوم المسح على أساس إجابات تطوعية لعدد من الأفراد محل البحث الذين يكونون في الغالب ليسوا على استعداد للإدلاء بالمعلومات المطلوبة وبالتالي تكون الإجابات غير دقيقة؛ ولذلك يجب أن تُنتقد تلك البيانات، وتُدرَس، وتُعالج؛ لأنها سريعة التقلب بطبيعتها، ولكن هذه الطريقة تتميز بالمعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها عن هيكل الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي وطبيعة العمالة فيه.

ب- طريقة تدقيق الحسابات الضريبية:

تحاول هذه الطريقة أن تكشف عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، من خلال تحليل التناقضات الموجودة بين الدخل المصرح به للسلطات الضريبية والدخل الحقيقي. [٢]

ولكشف التهرب الضريبي تختار السلطات المالية عينة من أشخاص، وتجبرهم تحت ضغط العقوبات على الإقرار عن دخولهم الخاضعة للضريبة، ومن خلال الاختلافات بين الدخول المبلّغ عنها، والدخول الحقيقية، ومن خلال الفحص الدقيق والمراجعة يتم التوصل إلى نسبة التهرب الضريبي ومن ثم إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي.

وفي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على عينة مكونة من ٥٠٠٠٠فرد

(1) Dennis Ducke, Gabor IVANY Mark KAN : the shadow Economy – A critical Analysis p.16

(٢) عبد الحكيم الشرقاوي – مرجع سبق ذكره.

من دافعي الضرائب، والتي تمت مراجعة وتدقيق حساباتهم، تبين أن عملية إخفاء المستوى الحقيقي للدخل يرتفع لبعض الأفراد إلى مستويات خطيرة ربما تصل إلى ٦٠٪ ، والمشكلة في هذه الطريقة هي أن أفراد العيينة لم يتم اختيارهم بطريقة عشوائية ولكن تم الاختيار على أساس من هم الأكثر احتمالاً من غيرهم لأن يتهربوا من الضرائب وبناء عليه فالنتائج المتحصل عليها غير ممثلة للمجتمع.[1]

٢- **المناهج غير المباشرة** تسمى أيضا بمناهج المؤشرات وهي في الغالب داخلة في الاقتصاد الكلى وتستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد غير الرسمي بمرور الوقت وتتضمن خمس مؤشرات تترك آثارا على الاقتصاد غير الرسمي.

أ- إحصاءات الحسابات القومية

يتم تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي على أساس الاختلاف الموجود بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات الوطنية ويقوم هذا المدخل على فرض أن أفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة وأن جانبا من هذه الدخول لا يتم الافصاح عنه أو على الأقل يتم إخفاء جانبا منها لكن هذه الدخول سوف تتحول عاجلاً أم آجلاً إلى إنفاق، وبالتالي فإن الفجوة بين الدخل والإنفاق يمكن استخدامها كمؤشر على حجم الاقتصاد غير الرسمي وإذا ما تم قياس عناصر الإنفاق دون حدوث أخطاء فإن هذا المؤشر يعطى تقديرا جيدا عن الاقتصاد غير الرسمي.

أما الانتقادات الموجهة لهذا المنهج فهو أن كل الأخطاء المتخفية وراء حسابات الناتج الوطني تسبب خطأ في الإحصاءات وبالتالي عدم دقة في تقديرات الاقتصاد غير

(١)عبد الحكيم الشرقاوي – مرجع سابق.

الرسمي[١]

ب- إحصاءات القوى العاملة:

إن انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي يعتبر مؤشرا على زيادة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وذلك مع افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما وبالتالي فإن انخفاض حجم المشاركة في الاقتصاد الرسمي يمكن اعتباره مؤشرا عن تزايد الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي، وأحد نقاط ضعف هذا المنهج تكمن في الاختلافات في نسب المشاركة.

ج- منهج المعاملات:

طور هذا المنهج من قبل فيغ Feige ويقوم هذا المنهج على افتراض أن هناك علاقة ثابتة عبر الزمن بين حجم المعاملات والناتج الإجمالي كما تلخصه معادلة فيشر Fisher

$$M * V = P * T$$

حيث M: كمية النقود (الرصيد النقدي المتاح)

V: سرعة دوران النقود (سرعة تداول المعاملات)

P: المستوى العام للأسعار

T: إجمالي حجم المعاملات أو المبادلات (حجم المعاملات).

تعبر العلاقة (P*T) عن حجم المعاملات الكلية أو الطلب على النقوم أما العلاقة (M*V) تعبر عن الناتج الوطني الإجمالي الرسمي (الرسمي + غير الرسمي) أو غرض النقود[٢].

(1) Fredrich Schneider: shadow Economies and Corruption all over the world : New Estimation for 145 countries , July 2007

(٢) فريدريك شنايدر، دومنيك انستى – مرجع سبق ذكره.

وبناءا على هذه العلاقة يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج الوطني الرسمي من إجمالي الناتج الوطني الاسمي ويفترض هذا المنهج وجود سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي وبالتالي نسبة القيمة النقدية للمعاملات (P *T) إلى الناتج الوطني الاسمى والذي يساوى في سنة الأساس الناتج الوطني الرسمي تكون ثابتة عبر الزمن ويفترض هذا المنهج أن جميع المعاملات التي تتم في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي لابد وأن تكون معاملات نقدية وبالتالي تستبعد المعاملات التي تتم في صورة مقايضة.

أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج أنه بالرغم من جاذبية هذه الطريقة من الناحية النظرية إلا أنها صعبة التطبيق وتحمل العديد من نقاط الضعف مثال ذلك:

افتراض سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي أو افتراض ثبات نسبة المعاملات في الناتج الوطني. [1]

د- منهج الطلب على النقود[2]:

استخدم هذا المنهج في عام ١٩٥٨ من طرف (فيليب كاغان Philip Cagan) حيث قام بحساب مدى الارتباط بين الطلب على النقود وتشمل الضرائب كأحد أسباب الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩١٩ – ١٩٥٥ بعدها بعشرين عاما قام (غوتمان Gutman) في عام ١٩٧٧ باستعمال نفس المنهج لكن بدون إجراءات إحصائية.

ويعتبر الطلب على النقود أحد الطرق المستخدمة بشكل كبير وتم تطبيقه في كثير من دول منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OCDE) وعل الرغم من استعمال

(1) Freidrich schnider , Ibid

(٢) فريدريك شنايدر، دومينك أنستى – مرجع سابق ذكره وأيضا Fredrich schnider Ibid

هذا المنهج إلا أنه تعرض لعدة انتقادات.

تتم كل المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي نقداً.

أغلب الدراسات تركز على عامل وأحد فقط وهو عبء الضريبة كسبب في وجود الاقتصاد غير الرسمي.

سلوك المكلفين تجاه سياسة الدولة والضريبة لم تؤخذ بعين الاعتبار لأن البيانات الموثوق بها في أغلب الدول غير متاحة.

وقد أُثبت أن الزيادة في الطلب على النقود ترجع إلى انخفاض الطلب على الودائع وليس إلى الزيادة في النقود الناتجة عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

هـ- منهج المدخلات المادية [1]:

جاء منهج المدخلات المادية في ظل الانتقادات التي وُجهت إلى المناهج النقدية السابقة وحسب هذا المنهج يوجد طريقتان لقياس الاقتصاد غير الرسمي طريقة كوفمان وكاليبراد وطريقة ماريا لاكو.

طريقة كوفمان وكاليبراد The Kaufmann – Kaliberdu

قُدّمت هذه الطريقة سنة ١٩٩٦ حيث تم قياس الاقتصاد غير الرسمي من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل الرسمي وغير الرسمي.

وبقياس الاقتصاد الكلى وطرحه من تقديرات الناتج الوطني الرسمي يمكن استنتاج الناتج الوطني غير الرسمي ويصبح الفرق بين نمو الناتج الرسمي ونمو استهلاك

(1) Freidrich schnider, Ibid

الكهرباء يعبر عن نمو الاقتصاد غير الرسمي وهذه الطريقة بالرغم من بساطتها، لكنها انتُقدت من عدة جوانب وهي:

لا نحتاج كل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي إلى مقدار كبير من الكهرباء ومن الممكن استخدام مصادر أخرى للطاقة مثل الغاز، البترول، والفحم.

زيادة استخدام الكهرباء مع التقدم التقني في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

طريقة ماريا لاكو The Lacko

افترضت هذه الطريقة عدة افتراضات وهي:

- اعتبرت أن جزء من الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بالاستهلاك المنزلي للكهرباء، هذا الجزء يضم ما يسمى بإنتاج القطاع الأسرى والأنشطة الذاتية التي يقوم بها الأفراد والإنتاج والخدمات الأخرى غير المسجلة.
- أن الدولة التي يكون فيها نسبة الاقتصاد غير الرسمي المرتبط بالاستهلاك المنزلي للكهرباء مرتفعة فإن بقية نسبة الاقتصاد غير الرسمي سوف ترتفع أيضاً.
- في كل دولة جزء من استهلاك القطاع الأسرى للكهرباء يستعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

٣- النماذج[1]:

منهج النماذج يأخذ بعين الاعتبار أسباب متعددة أدت إلى وجود ونمو الاقتصاد غير الرسمي إضافة إلى الآثار المتعددة للاقتصاد غير الرسمي عبر الزمن ويقوم على النظرية الإحصائية للمتغيرات غير المُلاحظة التي تدرس عدة أسباب وعدة مؤشرات للظاهرة

(١) فريدريك شنايدر، دومنيك انستى – مرجع سبق ذكره.

محل الدراسة، ويمكن تحديد أسباب للاقتصاد غير الرسمي حسب النماذج في ثلاثة أنواع:

١- عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

٢- عبء التنظيمات.

٣- موقف المواطنين من الضرائب، ومن الدولة، والذي يصف استعداد الأفراد ولو جزئيا على الأقل لترك أعمالهم الرسمية والدخول في الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثاني
حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر

حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر[1]

يمثل القطاع غير الرسمي في مصر نسبة لا يستهان بها ويجب دمجها في الاقتصاد الرسمي لتحقيق الاستفادة القصوى من هذا القطاع غير الرسمي ويتمثل حجم وعدد هذا القطاع في الآتي:

عدد المنشآت للقطاع الخاص الرسمي والغير الرسمي طبقا للنشاط الاقتصادي ٠٢٦,٧٤١,٣ مقسم إلى الخاص الرسمي الذي يمثل ٥٠٢,٧٥٧,١ والخاص غير الرسمي ٥٢٤,٩٨٣,١ وبالنظر إلى عدد المنشآت نجدها أكثر في القطاع غير الرسمي.

جدول (١): عدد المنشآت طبقا لسنة بدء مزاولة النشاط والنشاط الاقتصادي (القطاع غير الرسمي)

سنة بدء مزاولة النشاط	العدد
قبل عام ١٩٦٠	٦٨٤,٤
١٩٦٠ – ١٩٧٠	١٥٨,٧
١٩٧٠ – ١٩٨٠	٩١٨,١٣
١٩٨٠ – ١٩٩٠	٣٣٢,٤٣
١٩٩٠ – ٢٠٠٠	٠١٢,١٠٦
٢٠٠٠ – ٢٠٠٥	٨٦١,١٤٥
٢٠٠٥ – ٢٠١٠	٥٥٧,٢٣٨

(١) التعداد الخامس ٢٠١٨ الصادر من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

سنة بدء مزاولة النشاط	العدد
٢٠١٠ – ٢٠١٥	٨٩٢,٦٧٦
٢٠١٥ – ٢٠١٦	٨٢٩,٢٤٠
٢٠١٦ – ٢٠١٧	٣٠٥,٢٨٢
٢٠١٧	٩٧٥,٢٢٣
الإجمالي	٥٢٤,٩٨٣,١

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨

وبالنظر إلى الجدول السابق نجد أن هناك زيادة في نمو الاقتصاد غير الرسمي في السنوات ١٩٨٠ حتى ٢٠١٠ وهذا ما كان يشكل خطر على الاقتصاد الرسمي.

جدول (٢): عدد المنشآت طبقا للكيان القانوني والنشاط الاقتصاد (القطاع غير الرسمي)

نوع المنشآت طبقا للكيان القانوني	العدد
مساهمة	٠
توصية بالأسهم	٠
ذات محدودة	٠
فرع لشركة أجنبية	٠
فردي	٨٨٤,٨٧٥,١
تضامن	٣٥٧,٣١
توصية بسيطة	٦٨٦,١
واقع	٩٣١,٧٢

نوع المنشآت طبقا للكيان القانوني	العدد
أخرى	٦٦٦,١
الإجمالي	٥٢٤,٩٨٣,١

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨

من خلال هذا الجدول نجد أن معظم المنشآت طبقا للكيان القانوني تنحصر في أنها منشآت فردية وهذا ما يصعب الوصول إلى تلك المنشأة لأنها تنحصر في الأعمال الخاصة الفردية لأصحاب الحرف اليدوية البسيطة والفلاحين والنجارين والسباكين.

جدول (٣)

عدد المنشآت طبقا لفئات رأس المال المدفوع والنشاط الاقتصادي [القطاع غير الرسمي].

قيمة رأس المال المدفوع الارقام بالألف جنية	عدد الأنشطة
أقل من ١٠٠	٧٧٥,٨٥٢,١
١٠٠	٩٧٦,١٢٥
٥٠٠	٧١٤,٣
١٠٠٠	٠٧٩,١
٥٠٠٠	٠
١٠٠٠٠	٠
الإجمالي	٥٢٤,٩٨٣,١

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨

من خلال هذا الجدول نجد أن عدد المنشآت طبقًا لفئات رأس المال المدفوع تنحصر في أقل من ١٠٠ ألف أو أكثر بقليل وهذا يدل على أن معظم القطاع غير الرسمي ينحصر في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة في قطاعات الزراعة وصيد الاسماك والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية والنقل والتخزين.

جدول (٤)

عدد المنشآت طبقا لفئات رأس المال المستثمر والنشاط الاقتصاد " القطاع غير الرسمي"

قيمة رأس المال المستثمر الارقام بالألف جنية	عدد الأنشطة
أقل من ١٠٠	٠٠٣,٥٩٩,١
١٠٠	٨٩٠,٣٥٥
٥٠٠	٧٤٤,١٨
١٠٠٠	٠٥٤,٨
٥٠٠٠	٥٠٠,١
+١٠٠٠	٣٣٢
الإجمالي	٥٢٤,٩٨٣,١

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨

من خلال هذا الجدول نجد أن رأس المال المستثمَر في المنشآت كان يتمثل في المبالغ الأقل من ١٠٠ ألف جنية وحتى ٥٠٠ ألف وهذا دليل على أن معظم المنشآت تندرج تحت مشاريع صغيرة ومتوسطة.

جدول (٥)

عدد المنشآت وقيمة رأس المال المستثمر طبقا للنشاط الاقتصادي " القطاع غير الرسمي "

رأس المال المستثمر	القيمة بالألف جنية
رأس المال المدفوع	٢١٥,٦٠٩,٦٧
الاحتياطات	٦١٤,٦٢١,١
المخصصات	٤٧٢,٧٨١
والأرباح والخسائر المرحلة	٢٣٥,٤٠٤,١٠١
قروض طويلة الأجل	٦٣٨,١٥٧
قروض قصيرة الأجل	٤٦٦,١٩
الإجمالي	٦٤٠,٥٩٣,١٧١

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨

بالنظر إلى الجدول السابق نجد أن قيمة رأس المال المستثمر طبقًا للنشاط الاقتصادي كانت أكبر من الأرباح المرحلة وهذا يدل على أن القطاع غير الرسمي يمكن أن يساهم في النمو الاقتصادي إذا أدمج في الاقتصاد الرسمي.

جدول (٦)

عدد المنشآت طبقا للحصول على قروض الخمسة أعوام الاخيرة القطاع غير الرسمي

المنشآت	العدد	النسبة
المنشآت الحاصلة على قروض	٥٤٤,٢٤	٪١,٢٦
المنشآت التي لم تحصل على قروض	٥٨٠,٩٥٨,١	٪٩٨,٧٤
الإجمالي	**٥٢٤,٩٨٣,١**	٪١٠٠

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨

بالنظر إلى الجدول السابق نجد أن عدد المنشآت التي لم تحصل على قروض تمثل٧٤,٩٨ ٪ وهذا يمثل أو معناه أن معظم المشاريع الصغيرة وعدد الأفراد القائمين عليها عدد قليل ويتم في الزراعة أو استهلاك الغابات وقطع الاشجار وصيد الاسماك والصناعات التحويلية.

جدول (٧)

عدد المنشآت الحاصلة على قروض طبقا لمصادر الحصول على القرض واستخداماته " القطاع غير الرسمي".

مصادر الحصول على القرض	عدد المنشآت
البنوك	٠
جهاز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر	٠
جمعيات ومؤسسات أهلية	٧٥٢,٢٣
أقارب وأصدقاء	١٩٢,١
أخرى	٠
الإجمالي	**٩٤٤,٢٤**

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨

نجد من خلال هذا الجدول أن عددا قليلا من جملة المنشآت حصلت على قروض من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأقارب والأصدقاء، واستُخدمت هذه القروض في صناعة الملابس والخشب والأثاث.

جدول (٨)

عدد المنشآت طبقا لفئات عدد المشتغلين (القطاع الغير رسمي)

فئات عدد المشتغلين	العدد
١	٣٢٨,٧٨٩
٢	٥٨٤,٧٥٢
٣	٣٣٢,٢٦٦
٤	٧٧٩,٩٣
+ ٥	٥٠٠,٨١

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨

من خلال هذا الجدول نجد أن العدد الأكبر للمنشآت يتضمن عدد 1 أو 2 أو 3 من العمال وهذا يدل على فردية النشاط الاقتصادي غير الرسمي وصغر حجم المنشأة، وأيضا احتلت الزراعة وقطع الأشجار وصيد الأسماك النسبة الأكبر وكذلك الصناعات التحويلية.

جدول (٩)

عدد المنشآت ومتوسط عدد المشتغلين خلال العام طبقا لدرجة الاستقرار والنوع "القطاع غير الرسمي"

عدد المشتغلين	العدد الدائم	العدد المؤقت	إجمالي المشتغلين
ذكور	١٧٤,٣٦٢,٣	٣٤٥,٥١	٥٢٠,٤١٣,٣
إناث	٩٤٥,٥٢٦	٦٧٢,٩	٦١٧,٣٥٦
الإجمالي	**١١٩,٨٨٩,٣**	**٦١٧,٦١**	**١٣٦,٩٥٠,٣**

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨

نجد من هذا الجدول أن عدد المشتغلين الدائمين من الذكور أكثر من الإناث وأكثر من عدد المشتغلين في الأعمال المؤقتة وهذا يدل على أن المشتغلين هم أصحاب المنشآت سواء كانوا مزارعين أو تجاريين.

جدول (١٠)

عدد المنشآت ومتوسط عدد المشتغلين خلال العام طبقا للمهنة والنوع "القطاع غير الرسمي "

أنواع المشتغلين طبقا للمهنة	العدد	
	ذكور	إناث
أصحاب المنشأة العاملين بها	٥٣١,٨٧٥,١	٣٩٨,١٨٤
المديرون	٠٤٦,١١	٠٤٦,٢
الأخصائيون والفنيون	٧٦٠,١٢	٤٨٤,٢٤
الملاحظون والمشرفون	٤٣٤,٤	٦٦٠,٧
الإداريون والكتبة	٢٥٧,١٠	٤١١,٧
عمال التشغيل وعمال الخدمات الفنية	٠٨٤,٦٣٢	٠٢٥,٤٥
عمال البيع	٣١٣,٣٧٧	٥٨٢,٥٩
مشتغلون آخرون	٠٩٣,٤٩٩	٠١٦,٢٠٦
الجملة	**٥٢٠,٤١٣,٣**	**٦١٧,٥٣٦**
	٦٣١,٠٥٩,٣	

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨

من خلال هذا الجدول نجد أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث ولكن عدد الإناث

يوجد بنسبة لا يستهان بها في العمل في المنشآت في القطاع غير الرسمي وتم توزيع هذا العدد بين الأنشطة الزراعية، والصناعات التحويلية، والعقارات، والتأجير.

جدول (١١)

عدد المنشآت والمشتغلين طبقا للحالة التعليمية والنوع " القطاع غير الرسمي"

المشتغلين طبقا للحالة الاجتماعية	العدد	
	ذكور	إناث
أمي	٦٦٦,٤٩٧	٧٤٥,٢٣٤
يقرأ ويكتب	٩٥٩,٥٢٢	٥٩٣,٧٤
مؤهل أقل من المتوسط	٦٩٩,٥٣٥	٣٨١,٦٧
مؤهل متوسط	٤٢١,٤٩٢,١	٨٩٩,٢١١
مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي	٤٥١,١٦٩	٦٥٥,٢٢
مؤهل جامعي فأعلى	٦٧٣,٣٥٩	٧٣٧,٦٨
إجمالي ذكور وإناث	٦٣٩,٥٧٧,٣	٠٠٨,٦٨٠
الإجمالي	**٦٤٨,٢٥٧,٤**	

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨

من خلال هذا الجدول نجد أن النسبة الأكبر في حالة الحالة التعليمية كانت تنحصر في مؤهل متوسط، وكانت تتمثل أكثر في الذكور عن الإناث، وتمثلت في الأنشطة الزراعية، والصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات، والدراجات النارية، وقد سيطر المؤهل المتوسط النسبة الأكبر في العمال حيث مثلت عدد ٦٦٧,٤٠١,٢ من الذكور والإناث.

جدول (١٢)

عدد المشتغلين وإجمالي الأجور النقدية والمزايا العينية والتأمينات الاجتماعية طبقا للنوع

المشتغلين	العدد		إجمالى ذكور وإناث
	ذكور	إناث	
بأجر	١٤٥,١٩٣,١	١٥٦,١٧٩	٣٠١,٣٧٢,١
بدون أجر	٣٧٤,٢٢٠,٢	٤٦١,٣٥٧	٨٣٥,٥٧٧,٢
الإجمالي	**٥٢٠,٤١٣,٣**	**٦١٧,٣٥٦**	**١٣٦,٩٥٠,٣**

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨

من هذا الجدول يتضح أن عدد المشتغلين بدون أجر أكبر من المشتغلين بأجر وهذا يدل على أن المشتغلين بدون أجر هم أصحاب أو ملاك المنشآت.

جدول (١٣): إجمالي قيمة المصروفات " القطاع غير الرسمي "

نوع المصروفات	القيمة	النسبة ٪
المستلزمات السلعية	٤٨٨,٤١٤,١١٦	٪ ٩٥,٦٧
المصروفات الخدمية	٧٩٠,٩٦٠,٦	٪ ٠٦,٤
المصروفات الأخرى	٤٥٣,٩٣٦,٤٧	٪ ٩٨,٢٧
الإجمالي	**٧٣١,٣١١,١٧١**	٪١٠٠

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨

نجد أن قيمة المصروفات سواء كانت سلعية أو خدمية أو أخرى تمثل نسبة كبيرة ويجب دمجها في الاقتصاد الرسمي.

جدول (١٤): قيمة الإيرادات في القطاع غير الرسمي بالألف جنية.

نوع الإيرادات	القيمة
الإنتاج التام	٢٢٥,٦٤٤,١٤١
إيرادات تشغيل للغير	٥٥٥,٠١٤,٣٦
خدمات مباعة	٥٠٨,٣٤٤,٦٧
مشغولات داخلية تامة	٧٨١,٢٩
عدد بضائع مشتراة بغرض البيع	٦١١,٦٨٧,١١٥
إيرادات الأوراق المالية	٣١٧,٤٨
إيرادات سنوية سابقة	٧٥٩,٣٧٣,١
الإعانات	٠
فوائد دائنة فعلية	٩١٩,٤

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨

جدول (١٥): قيمة الإنتاج [القطاع غير الرسمي]

الإنتاج	القيمة
الإنتاج التام	٢٢٥,٦٤٤,١٤١
تغير مخزون إنتاج غير تام	٦٠٢,١٣٩
إيرادات تشغيل للغير	٥٥٥,٠١٤,٣٦
خدمات مباعة	٥٠٨,٣٤٤,٦٧
أخرى	٨٨٣,٠٦٨,١١٧
الجملة	**٧٧٣,٢١١,٣٦٢**

المصدر: التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨

مؤشرات القطاع غير الرسمي :

الجهاز المركزي للتنمية العامة والاحصاء من خلال الجداول السابقة نجد أن عدد المنشآت الإنتاجية في القطاع الخاص غير الرسمي يبلغ حوالى ٢ مليون منشأة مقابل٧,١ مليون منشأة بالقطاع الخاص الرسمي، ورأس مال القطاع غير الرسمي يبلغ نحو٣,٦٩ مليار جنية مقابل ٢,٨٧٧ مليار جنية للقطاع الرسمي، وهناك ٤ أنشطة اقتصادية تستحوذ على نسبة٢,٨٤ ٪ (الزراعة، صيد الاسماك، الصناعات التحويلية، التشييد والبناء، تجارة التجزئة) من إجمالي المشتغلين بالقطاع الخاص غير الرسمي، ٣٧٪ من إجمالي العمالة بالقطاع غير الرسمي يعملوا في القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، وموقف المنشآت الخاضعة لقوانين الاستثمار يبلغ عددها ٢,١٣٩ ألف منشأة يعمل بها ٨,٢ مليون مشتغل بحجم رأس المال يصل إلى نحو ٦,٦٨٢ مليار جنية.

العقبات التي تواجه المؤسسات غير الرسمية:

تواجه الشركات في الاقتصاد الخفي عقبات تشبه أحيانا التي تواجهها المؤسسات الرسمية ومع ذلك، فإن المؤسسات غير الرسمية هي أكثر عرضة للخطر فيما يتعلق بهذه العقبات. [1]

١ – مشاكل البنية التحتية:

تتمثل في

- بنية تحتية رديئة مثل النقل والتخزين والمياه والكهرباء.
- قلة أماكن العمل.
- أسواق ضعيفة التطور.

(1) KRISTINA FIODMAN DECKER The informal Economy fact finding study, sida, March 2004

٢- المشاكل المؤسسية:

- عدم الوصول إلى التدريب الرسمي.
- ضعف مستوى التعلم أو الأمية.
- محدودية الوصول إلى الأراضي وحقوق الملكية.
- الاعتماد على الدعم الذاتي.
- محدودية الوصول إلى المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية.
- أنظمة الضرائب وقوانين العمل شديدة التقييد.
- اللوائح القانونية المفرطة.
- عدم الوصول إلى مخططات الضمان الاجتماعي.
- نقصل المعلومات عن الأسعار وصلاحية المنتجات.
- فرص أقل في السوق بسبب عدم الامتثال للمعايير الدولية.

٣- مشاكل اقتصادية[1]:

- ارتفاع تكاليف التسجيل والمعاملات الخاصة بالبدء أو التشغيل.
- محدودية الوصول إلى التكنولوجيا.
- نقص فرص الشراء بالجملة للمدخلات.
- انخفاض الدخل أو عدم وجود دخل منتظم كاستهلاك منزلي يعمل على استخدام الأرباح التي تنتج من الأعمال.
- نقص رأس المال العامل.

(1) KRISTINA FIODMAN, Ibid.

– الأموال غير الكافية التي لا تسمح لمزيد من الاستثمارات.

السياسات المتبعة لتطوير إحصاءات القطاع غير الرسمي وإدماجه في القطاع الرسمي.[١]

١- عمل مسوحات متعددة بصفة دورية حول العمالة والمنشآت الاقتصادية وظروف معيشة الأسر والتعدادات.

٢- القيام بإجراءات لإنجاز مسح خاص بالقطاع غير الرسمي

٣- إعداد سجل الأعمال الإحصائي لتوفير قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها للحصول على بيانات الوحدات الإنتاجية.

٤- تنفيذ الاصلاحات المتعلقة بالنظم الضريبية، خاصة فيما يتعلق بتحديد وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي لتشجيعها على الاندماج في القطاع الرسمي.

٥- تقديم تسهيلات إدارية في عملية إنشاء المؤسسة والحصول على سجل تجاري.

٦- منح قروض بمعدل فائدة منخفض.

٧- إطلاق مجموعة من البرامج تهدف إلى تعزيز تشغيل الشباب.

السياسات المصرية لدمج الاقتصاد غير الرسمي ٢٠١٥- ٢٠١٩ :

هناك عدة سياسات اتخذتها مصر في اطار دمج الاقتصاد غير الرسمي من خلال النقاط التالية[٢]:

عام ٢٠١٥: في شهر ديسمبر صدر قرار جمهوريا بتشكيل لجنة عليا لتنقية قواعد

(١) إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية ٨-٩ نوفمبر ٢٠١٧ أمانة اللجنة الفنية – صندوق النقد العربي.

(٢) محمد أحمد عباس – الاقتصاد غير الرسمي في مصر – مرجع سبق ذكره

البيانات القومية، وورد في قانون تأسيسها "تتولى اللجنة التعامل مع الاقتصاد الخفي وضبط المنظومة الضريبية" وتتشكل اللجنة من وزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس المخابرات العامة ووزير الاتصالات والتكنولوجيا وتدفع اللجنة تقاريرها لرئيس الجمهورية.

عام ٢٠١٦: في شهر نوفمبر أعلنت وزيرة الاستثمار موافقة الرئيس على مبادرة تضم الاقتصاد غير الرسمي يتم الاعلان عنها في ديسمبر من العام نفسه، هذه المبادرة تتضمن إعفاءات ضريبية وتخصيص الأراضي مجانا لأصحاب المشروعات من الاقتصاد غير الرسمي.

عام ٢٠١٧: عادت مرة أخرى الأجهزة الحكومية المصرية للحديث عن موضوع الاقتصاد غير الرسمي في عام ٢٠١٧ ولكن هذه المرة كانت على لسان رئيس البنك المركزي الذي أعلن عن اتفاقية تبادل المعلومات في إطار أسبوع الشمول المالي بين البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية في يوليو ٢٠١٧ ، حينها نشرت وسائل الاعلام أن هذه الاتفاقية سوف تساهم بشكل كبير في دمج الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي في مصر.

عام ٢٠١٨: لم يمر عام ٢٠١٨ بدون التأكيد من قبل الحكومة في مصر على إصرارهم على دمج الاقتصاد غير الرسمي وهذه المرة في مايو ٢٠١٨ على لسان أحد المسؤولين الذي أعلن عن إعفاء ضريبي للاقتصاد غير الرسمي لمدة خمس سنوات، وطلب من وزيرة التضامن الاجتماعي بحث أفضل الطرق لدمج العاملين في الاقتصاد غير الرسمي تحت مظلة التأمين الصحي بدون أن يتحملوا مصاريف مرتفعة.

عام ٢٠١٩: أصدر رئيس مصلحة الضرائب في يناير ٢٠١٩ تعليمات تنفيذية رقم (١) لسنة ٢٠١٩ بشأن أسس المحاسبة الضريبية لنشاط مركبات التوك توك التي احتوت على طريقة المحاسبة الضريبية لسائقي مركبات التوك توك.

المبحث الثالث
استراتيجية التنمية المستدامة في مصر

إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر :

رؤية مصر ٢٠٣٠ عبارة عن خطة تنموية طويلة الأجل ستكون تمصر ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، وقائم على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة ذات نظام بيئي متزن ومتنوع يستثمر عبقرية المكان والانسان لتحقيق التنمية المستدامة تشتمل الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد هم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتنص الاستراتيجية على هدف واضح للتشغيل والحد من معدلات البطالة والوصول بها إلى ٥٪ مع حلول عام ٢٠٣٠ بحيث تهبط عن معدلها الحالي بنسبة ١٢٪ وتنخرط منظمة العمل الدولية مع الحكومة في دعم وتحقيق هذا الهدف الطموح والمهم[١]، كيفية تحقيق التنمية المستدامة في مصر من خلال برنامج SCORE

التأثيرات الرئيسية لتدريب SCORE على مستوى المؤسسات [٢]

وضع برنامج SCOCRE قاعدة بيانات للرصد والتقييم مما ينتج آثار التدريب في إطار مجموعة من مؤشرات الاداء وهذه النسب المئوية مستخرجة من قاعدة بيانات SCORE اكتوبر ٢٠١٧.

النسب المئوية للمؤسسات التي حققت تحسينات بعد تدريب SCORE (٢٠١٠-٢٠١٧).

---

(١) العمل اللائق في مصر، نتائج عام ٢٠١٦، منظمة العمل الدولية

(٢) تحسين الإنتاجية وبيئة العمل SCORE برنامج استدامة، تنافسية، مسئولية الشركات، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو وتوفير فرص عمل أفضل منظمة العمل الدولية ٢٠١٩.

١- توفير التكاليف ٦٥٪

٢- تخفيض النفايات والفضلات ٤٠٪

٣- تخفيض كميات الموارد المفقودة ٣٥٪

٤- تقليل معدلات العيوب ٣٩٪

٥- تخفيض معدلات غياب العمال ٣٣٪

٦- تخفيض معدلات استهلاك الطاقة ٢٧٪

٧- تخفيض معدلات شكاوى العمال ٢٦٪

٨- زيادة الأجور٢٦٪

٩- تخفيض معدلات الحوادث ٢٥٪

١٠- تخفيض معدل دوران العمالة ٢٣٪

استراتيجية SCORE الفوز للجميع

١- لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أ- زيادة فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية بقدر ما تكون أكثر قدرة على تلبية طلبات العملاء والوفاء باشتراطات قانون العمل.

ب- موظفون أكثر صحة وأكثر حماسا وعلاقات عمل طيبة.

ج- انخفاض النفايات والعيوب.

د- فرصة للتواصل وتبادل الممارسات الجديدة

٢- العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أ- فرصة لتحسين السلامة وحل المشكلات، وتوفير بيئة عمل أكثر صحة وأفضل للإنتاجية.

ب- صوت في المؤسسة وفرصة للمساهمة في النمو وتحقيق الاستفادة.

٣- المشترون المحليون والدوليون

أ- موردون أكثر تنافسية ومستويات أفضل للامتثال.

ب- انخفاض مخاطر السمعة التي تعزى إلى سوء ممارسات الموردين

استراتيجيات إدارة الاقتصاد الخفي في ظل تحديات التنمية المستدامة

توجد استراتيجيات لإدارة الاقتصاد الخفي في ظل التحديات التي تواجه التنمية المستدامة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

استراتيجيات إدارة الاقتصاد الخفي في ظل التحديات الاقتصادية

بالنظر إلى قيمة الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير الرسمي في مصر وجد أنه يتمثل في القطاع الخاص ولذلك يجب تطوير هذا القطاع غير الرسمي باعتباره يتكون من وحدات اقتصادية تنتج وتخلق قيم يجب الاستفادة منها في عدة مجالات منها تحسين الإنتاجية، تشجيع التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، تحسين سوق العمل، زيادة شراكات العمل مع المؤسسات الكبيرة.

١- تحسين الإنتاجية:

يتم ذلك من خلال تطوير القطاع الخاص والاقتصاد غير الرسمي وكان ذلك في إطار استراتيجية مفوضية الاتحاد الإفريقي ٢٠٠٩- ٢٠١٢ لتعزيز وتطوير القطاع الخاص والاقتصاد غير الرسمي في أفريقيا من خلال مواءمة البيئة القانونية والتنظيمية والسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، ومتابعة وصول الجميع إلى خدمات الحماية الاجتماعية، والسياسات المالية، والتعليمية، والتدريبية، وتحسين مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية؛ كما ركزت استراتيجيات أجندة الإنتاجية لإفريقيا للفترة ٢٠٠٠-

٢٠١٥ على تحسين الإنتاجية في القطاع الخاص مع إعطاء الأولوية للإدارات العامة التي تؤثر فاعليتها وكفاءتها بشكل مباشر على تنافسية القطاع الخاص وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وإعداد مشروع حول الوعي بالإنتاجية على مستوى المدارس[١].

٢- تسهيل الوصول إلى رأس المال والخدمات المالية:

يتم ذلك من خلال التمويل متناهي الصغر حيث يعتبر سندا لقدرة العديد من غير القادرين على تحقيق مشاريع وأنشطة تولد دخل وتنمى مهارات وتمكن من العيش في ظروف معيشية أفضل ويمكن للتمويل متناهي الصغر إضفاء صفة الرسمية للاقتصاد غير الرسمي من خلال مشاركة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد الرسمي[٢]

٣- تحسين إدارة سوق العمل

يمكن تحسين قدرات سوق العمل من خلال ما جاءت به لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي.

أ- وضع توقعات ومتطلبات لمساعدة الباحثين عن العمل والقطاعات الخاص على صعيد هيئات التوظيف العام وإدارات العمل.

ب- التنظيم الإداري وإدارة الجودة لدى هيئات التوظيف العامة.

ج- مواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل.

---

(١) لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي : تعزيز العمالة من اجل التماسك الاجتماعي والنمو، الاتحاد الإفريقي باوندي ١١-١٢ أبريل ٢٠١١.

(٢) لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي ، تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمال الإفريقي ٢٠٠٩ مرجع سبق ذكره.

د- تقييم احتياجات وتوقعات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

هـ- الحاجة إلى اتفاق بشأن توفير الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين حيث أن هيئات التوظيف وإدارات العمل ملزمة قانونيا بمراجعة العقود الخاصة بهم ومن ثم يجب عليهم المساهمة في إعداد إطار قانوني وتنظيمي لهجرة الأيدي العاملة.

و- موائمة الأطر القانونية للعمل والحماية الاجتماعية من أجل تسهيل هجرة العمالة داخل وخارج البلاد.

٤- تحليل ميزانية الاقتصاد الرسمي وتطوير المعرفة بتمويل سياسات الاقتصاد غير الرسمي:

يجب تحليل ميزانية الاقتصاد الرسمي لتقييم ومعالجة كيفية تأثير السياسات الكلية والاقتصادية على العمال الفقراء والاقتصاد غير الرسمي حيث أن تحليل ميزانية الاقتصاد الرسمي ذات صلة بتحليل مخصصات الميزانية عبر جميع القطاعات الحكومية وتبحث الميزانيات ثم تحلل الإنفاق العام بسبب تأثيراتهما الممكنة على عمال الاقتصاد غير الرسمي وينتج عن هذا التحليل ثلاثة مزايا [١] إمكانية بحث مدى إبداء ميزانية الدولة وعيا بوجود وضع المتعاملين غير الرسمين ومنشآتهم.

توفير مقاييس لتحديد دعم الدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي فهي تنطوي على إمكانية رفع مستوى وجود المتعاملين غير الرسمين ومنشآتهم وتشجيع الدعوة لتقديم مزيد من الدعم إمكانية استخدام هذا التحليل لتقييم الفجوة بين السياسات ومخصصات الميزانية وتنفيذ السياسات

(١) لجنة العمل والشؤون الاجتماعية – تأثير الأزمة العالمية على العمالة – المرجع السابق.

٥- تمويل سياسات الاقتصاد غير الرسمي

إن الاقتصاد غير الرسمي باعتباره أكبر مساهم في إجمالي الناتج المحلى في البلدان الافريقية وبوصفه الجزء الأكثر أهمية وديناميكية من القطاع الخاص يتلقى جزءا صغرا جدا من الاستثمار في القطاعين العام والخاص ومن الضروري عكس هذه الاتجاهات إذا ما أريد النجاح لبرنامج النهوض بالاقتصاد غير الرسمي على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية [١]

٦- الاهتمام بمعالجة أسباب الاقتصاد غير الرسمي

يجب الاهتمام بمعالجة أسباب زيادة الاقتصاد غير الرسمي وذلك من خلال الآتي[٢]:

أ- خفض كثافة الإجراءات واللوائح التنظيمية في سوق العمل.

ب- إعادة النظر في أنظمة الضرائب.

جـ- خلق مرونة أكثر في ساعات العمل.

د- تعزيز فعالية الادارة العامة

استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التحديات الاجتماعية:

يمكن توضيح استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التحديات الاجتماعية من خلال توفير الحماية الاجتماعية للعمال ووضع خطة لتنفيذها وتوفير السلامة والصحة المهنيتين وإقامة ورش للتدريب.

١- توفير الحماية الاجتماعية لعمال الاقتصاد غير الرسمي:

(١) لجنة العمل والشؤون الاجتماعية ، المرجع السابق.

(2) Dennis Duck , Gabor Lvany , Mark Kan , op-cit P.182

يجب توفير الحماية الاجتماعية لعمال الاقتصاد غير الرسمي من خلال إدخال تحسينات في ظروف العمل واتخاذ الإجراءات الأساسية للسلامة وإدارة العلاقات الإنسانية التعاونية حيث أن هذا يعمل على تحقيق نتائج ملموسة من حيث الإنتاجية والأرباح وعلى التحرك نحو الاقتصاد الرسمي من خلال ضمان تدابير لمساعدة دمج مختلف فئات الاقتصاد غير الرسمي في الضمان الاجتماعي [١]

٢- وضع خطة للحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين:

ويتضمن إطار السياسات الاجتماعية تغطية الأمن الاجتماعي والحماية الاجتماعية لكى يشمل كل العمال غير الرسمين وأسرهم بنسبة ١٠٠٪ كما أن اعتماد خطة توفير الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين وتنفيذها يحقق الاهداف ١، ٣، ٤، ٥، ٦ للألفية بشكل ملحوظ[٢] والمتعلقة بهدف القضاء على الفقر والجوع، وهدف تعزيز المساواة بين الجنسين النوع الاجتماعي وتمكين المرأة وهدف تخفيض نسبة وفيات الاطفال وتحسين الصحة الانجابية وهدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

٣- اعتماد وجود حماية اجتماعية عادلة

معظم البلدان النامية لم توسع التأمين الاجتماعي نتيجة لزيادة حجم المشاكل التي تواجها والتي تتعلق غالبا بتحديد، وتسجيل، وتوعية، ومتابعة العاملين وأصحاب

(١) مفوضية الاتحاد الإفريقي : متابعة توصيات لجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في افريقيا ، الاتحاد الإفريقي وثيقة رقم LSC/EXP/5/CVII

(٢) لجنة العمل والشؤون الاجتماعية ، تعزيز العمالة من أجل التماسك الاجتماعي والنمو الشامل مرجع سبق ذكره ، وأنظر أيضاً: برنامج الامم المتحدة الانمائى ٢٠٠٦.

المشاريع في الاقتصاد غير الرسمي بهدف ضمان التزامها بنظام التأمين الاجتماعي وعادة ما يتم توسيع نطاق التغطية الاجتماعية الاجبارية على مراحل من خلال دمج الشركات الاصغر حجما وفي كل خطوة يتم زيادة عدد العمال المؤمن عليهم على عدد المؤسسات التي يطبق عليها نظام الضمان الاجتماعي لضمان سلامة الصحة على مستوى قطاع الاقتصاد غير الرسمي حيث أن صحة العمال من أهم موضوعات الضمان الاجتماعي وعاملاً مهمـاً لتحقيق استدامة الضمان الاجتماعي كلما أنه من الضروري منح كل العمال الحق في الاستعادة من التدابير المتخذة لحماية صحتهم في الاقتصاد غير الرسمي واعتبار صحة العمال ميزة إستراتيجية للشركات والمجتمع[1].

٤- القضاء على عمل الاطفال

أن الاطفال لهم نصيب داخل الاقتصاد غير الرسمي وهم أكثر عرضة لخطر الاصابة دون التمتع بأي نوع من الحماية الاجتماعية؛ لذلك فقد تم عمل اتفاقيات من خلال منظمة العمل الدولية لحماية الاطفال والقضاء على عمل الاطفال.

هذه الاتفاقيات تتمثل في الآتي[2]:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن خطر أسوأ أشكال عمل الطفل والقضاء الفوري عليه.
- اتفاقية رقم ١٣٨ بشأن السن الأدنى لعمل الطفل.

(١) منظمة العمل الدولية، العمل اللائق = العمل الأمن السلامة والصحة المهنية في العمل مجلة العمل اللائق مارس ٢٠٠٩ العدد ٦٣

(٢) منظمة العمل الدولية، المرجع السابق

- برنامج منظمة العمل الدولي للقضاء على عمل الطفل.
- اتفاقية الامم المتحدة لسنة ١٩٨٩ بشأن حقوق الطفل.

كما تم وضع استراتيجية لمكافحة عمل الطفل من خلال مشروع إقليمي في قارة أفريقيا حول تدريب المهارات والتعليم المهني والتدريب المهني والتلمذة الصناعية ويحتوى ميثاق الاتحاد الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته على أحكام مختلفة بشأن وضع الطفل في سوق العمل [١].

استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التحديات البيئية:

سوف يتم توضيح الاستراتيجيات المتعلقة بالحفاظ على البيئة، والمناطق المحمية، وكذا مصايد الاسماك.

١- **الحفاظ على الغابات:** قامت الامم المتحدة بعمل اتفاقية تناولت التغيرات المناخية ومشكلة إزالة الغابات عبر مبادرة تعرف باسم "تقليص انطلاق العوادم من أنشطة إزالة الغابات وتدهورها لدى البلدان النامية" حيث تكمن الفكرة الرئيسية للمبادرة منح البلدان النامية محفزات من أجل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وزيادة امتصاص الكربون عن طريق زراعة غابات جديدة والحفاظ على الغابات.[٢]

٢- **العمل مع المجتمعات المحلية في إنشاء وإدارة المناطق المحمية وتوعيتهم بأهمية التنوع البيولوجي:** إن المناطق المحمية غالبا ما تكون أماكن نائية حيث يكون

(١) لجنة العمل والشؤون الاجتماعية – تعزيز العمالة من أجل التماسك الاجتماعي والنمو الشامل مرجع سابق

(٢) منظمة الاغذية والزراعية: الحوكمة الجيدة للغابات، الامم المتحدة : WWW.Fao.org/news

الأفراد الذين يعيشون فيها فقراء نسبيا ويعتمدون على المصادر الطبيعية كمصدر للعيش وبالتالي يجب إدارة هذه المناطق المحمية وتوفير فرص عمل لأفراد هذه المجتمعات وتوفير خدمات ومرافق صحية وتعليمية من أجل الحفاظ على هذه المحمية والمصادر الطبيعية المتوافرة فيها بدلا من إهدارها بدون وعى أو نظام ولتحقيق تنمية مستدامة يجب اعتماد منهج خاص بخدمات النظام الايكولوجي تجاه السياسات وصنع القرار بدلا من اتخاذ منهج قائم على القطاعات والذي يؤدى إلى تفاوت في تقديم الخدمات وعدم تكافؤ في الفرص ولكى يتحقق ذلك يجب أن يكون هناك وعى أكبر بدور التنوع البيولوجي إلى جانب عمليات أكثر شفافية واستنارة وحياد في صنع القرار يشارك فيه السكان الريفيون الذين يعتمدون على موارد التنوع البيولوجى بشكل مباشر [١].

إن الاهتمام بالبيئة هو أساس التنمية الاقتصادية حيث أن الموارد الطبيعية الموجودة من تربة ومعادن وغابات وزراعات وبحار وأنهار هي أساس نشاط تنموي زراعي أو صناعي ولتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي يجب المحافظة على منظومة الموارد البيئية أي ضرورة التوفيق بين متطلبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية الاقتصادية بتحقيق التنمية دون المساس بالموارد الطبيعية عن طريق مراعاة البعد البيئي.

وللحفاظ على البيئة من اجل التنمية المستدامة يجب عمل الآتي [٢]:

- التحول نحو الطاقة المتجددة.

(١) البنك الدولى ومنظمة الاغذية الزراعية، حالة الموارد السمكية وتربية الاحياء المائية في العالم، البنك الدولى ٢٠١٠

(٢) صوفيا بيزات – إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات البيئة – الجانب القانوني – مجلة العلوم الاجتماعية العدد ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦

- استخدام التكنولوجيا البديلة المنخفضة الكربون.
- ترشد استخدام الطاقة.
- وضع سياسات تخفيف بث الغازات الدفينة ووضع سياسات التكيف رغم صعوبتها.
- نشر الوعي بتقنيات الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.
- ضرورة الاشتراك مع منظمات المجتمع المدني للحد من آثار التغير المناخي.

الخاتمة

تم توضيح مفهوم التنمية المستدامة على أنه عملية تغيير يتم فيها تجديد استغلال الموارد وتوجيه التطور التقني لخدمة الاجيال القادمة وذلك في ظل وجود تحديات تواجه التنمية المستدامة وايضا الاقتصاد الخفي الذي يمثل نسبة كبيرة لا يستهان بها ويجب دمجها في الاقتصاد الرسمي من أجل الاستفادة من حجم الناتج الذي ينتج عن هذا الاقتصاد وذلك من خلال توقع أسباب نموه وآثاره الإيجابية والسلبية على التنمية المستدامة وكيفية معالجة هذه الآثار والأسباب في إطار استراتيجي من خلال استراتيجيات إدارة الاقتصاد الخفي في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

النتائج :

١- يتميز الاقتصاد الخفي بتعدد المفاهيم والمصطلحات.

٢- تعدد أسباب نمو حجم الاقتصاد الخفي.

٣- وجود الاقتصاد الخفي بنسبة كبيرة داخل الاقتصاد المصري.

٤- يمكن أن يخلق العديد من الوظائف.

٥- أهمية دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الرسمي لتحقيق النتيجة المستدامة.

٦- كيفية تذليل العقبات والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

٧- هناك آثار إيجابية للاقتصاد الخفي على التنمية المستدامة.

٨- تنوع عدد المشتغلين والفئات التي تعمل في الاقتصاد الخفي.

٩- وجود سياسات كثيرة لدمج الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الرسمي.

التوصيات :

١- يجب دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.

٢- يجب وضع رؤية استراتيجية للتعامل مع الاقتصاد الخفي في مصر بمواجهة

التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الخفي.

٣- إيجاد بيئة تشريعية وتنظيمية تسهل الاندماج في الاقتصاد الرسمي

٤- معرفة أهم الأسباب التي تمنع اندماج الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الرسمي وإيجاد حلول ملائمة

٥- تنمية المشرعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة لتعظيم العائد منها.

٦- تطوير التدريب والتأهيل للعمالة بما يتناسب مع رؤية التنمية المستدامة.

٧- إنشاء حضانات الأعمال للمشروعات الصغيرة لمساعدة أصحاب تلك المشروعات على نشر ثقافة العمل الحر وتنمية قدرات الشباب والحرفين.

٨- تطوير المعلومات والإحصائيات حول الاقتصاد غير الرسمي وفهم الأسباب الكامنة وراء نموه حتى يتسنى دمجه في الاقتصاد الرسمي.

٩- إنشاء مراكز مجتمعية تكنولوجية في المناطق الصناعية من شأنه أن يساعد في دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الاقتصاد الرسمي والعالمي.

١٠- اعتماد سياسات لدمج الاقتصاد غير الرسمي وتنمية مهارات العاملين في هذا القطاع وحمايتهم على المستوى الاجتماعي والصحي.

١١- إنشاء أنظمة للحماية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والصحي.

١٢- الحفاظ على البيئة وعدم إهدار الموارد الطبيعية؛ حيث أن الصناعة والاقتصاد قائم على تلك الموارد الطبيعية.

١٣- نشر ثقافة استخدام الطاقة النظيفة للحفاظ على البيئة.

المراجع

المراجع العربية :

١- إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية ٨-٩ نوفمبر ٢٠١٧ أمانة اللجنة الفنية – صندوق النقد العربي.

٢- أحمد أبو لسين، الاقتصاد الخفي (ماهيته، طرق تقديره، آثاره) مجلة الاقتصاد والعلوم السياسة، السنة الثالثة – العدد الخامس ٢٠٠٦، جامعة الفاتح.

٣- برنامج الامم المتحدة الانمائى ٢٠٠٦.

٤- بسام جونى– تحديات استراتيجيات التنمية المستدامة وزارة الصناعة – الجمهورية اللبنانية كانون الثانى ٢٠١٨.

٥- البنك الدولى ومنظمة الاغذية الزراعية، حالة الموارد السمكية وتربية الاحياء المائية في العالم، البنك الدولى ٢٠١٠.

٦- بو دلال على – انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية جامعة تلمسان – الجزائر .

٧- بوزيان العجال، شمة نوال، التنمية المستدامة، محددات وتحديات – بحث منشور – الانترنت.

٨- تحسين الإنتاجية وبيئة العمل SCORE برنامج استدامة، تنافسية، مسئولية الشركات، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو وتوفير فرص عمل أفضل منظمة العمل الدولية ٢٠١٩.

٩- التعداد الخامس٢٠١٧- ٢٠١٨ الصادر من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي.

١٠- التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ، مؤتمر العمل الدولى الدورة ١٠٢ ، ٢٠١٣ ، التقرير الخامس مكتب العمل الدولي جينيف.
١١- صوفيا بيزات – إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات البيئة – الجانب القانوني – مجلة العلوم الاجتماعية العدد ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦.
١٢- طارق العربي، اقتصاد الظل (أسبابه، طرق تقديره ، آثاره ، سبل معالجته) مجلة الاستاذ نقابة أعضاء هيئة التدريس – جامعة الفاتح ٢٠١٠ .
١٣- العايب عبد الرحمن – التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة – رسالة دكتوراة ٢٠١٠ – ٢٠١١.
١٤- عبد الحكيم الشرقاوي – التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود – دار الجامعة الجديدة – الاسكندرية ٢٠٠٦.
١٥- عبد الرحمن محمد الحسن، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ١٥-١٦/ ١١/ ٢٠١١.
١٦- عبد المطلب عبد الحميد – الاقتصاد الخفي وغسل الأموال والفساد " العلاقة الجهنمية " الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠١٣.
١٧- عمر مفتاح الساعدي – أنور عبد الكريم البصير، اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي – مجلة الدراسات الاجتماعية العدد ٣٧ يناير – يونيو ٢٠١٣ .
١٨- العمل اللائق في مصر، نتائج عام 2016، منظمة العمل الدولية.
١٩- فريدريك شنايدر، دومينيك إنستى: الاختباء وراء الظلال " نمو الاقتصاد الخفي " سلسلة قضايا اقتصادية.
٢٠- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي : تعزيز العمالة من اجل التماسك الاجتماعي والنمو، الاتحاد الإفريقي باوندي ١١-١٢ أبريل ٢٠١١.

٢١- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في أفريقيا متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشئون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في أفريقيا وثيقة رقم LSAC EXP-5-SAI553 أديس أبابا، إثيوبيا، ٢٨ سبتمبر – ٢ أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٢- ليلي حامد المطيري – أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ٢٠١٤.

٢٣- ماجدة أبو زنط – عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العالمي، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن، المجلد ٣٦، العدد ١ كانون الثانى ٢٠٠٩.

٢٤- مجد ميخائيل ميخائيل – اقتصاد الظل في سورية وآليات علاجه دراسة تحليلية مقارنة لتجارب تاريخية ٢ آبار ٢٠١٥

٢٥- محمد أحمد عباس، الاقتصاد غير الرسمي في مصر المشكلات والحلول، أوراق سياسية ، المعهد المصرى للدراسات ٢٠ مارس ٢٠١٩.

٢٦- محمد وحيد حسن – علاء وجيه مهدى – دور الاقتصاد الخفي في التنمية المستدامة دراسة تحليلية – مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٦ العدد الخامس ج٢/ ٢٠٢٠ المؤتمر العالمي الرابع – الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات.

٢٧- مفوضية الاتحاد الإفريقي : متابعة توصيات لجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في افريقيا ، الاتحاد الإفريقي وثيقة رقم LSC/EXP/5/CVII.

٢٨- منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الدورة العامة العادية، ٢٤ جوان ٢٠٠٤ القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق.

٢٩- منظمة الاغذية والزراعية: الحوكمة الجيدة للغابات، الامم المتحدة :

WWW.Fao.org/news

٣٠- منظمة العمل الدولية، العمل اللائق = العمل الأمن السلامة والصحة المهنية في العمل مجلة العمل اللائق مارس ٢٠٠٩ العدد ٦٣.

٣١- الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة الانترنت.

٣٢- ناجى ميخائيل حبيب، الاقتصاد الخفي وفاعلية السياسات المالية والنقدية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ١٥ العدد ٦ – ١٩٩١ جامعة المنصورة.

المراجع الأجنبية:

1- Dennis Ducke, Gabor IVANY Mark KAN: the shadow Economy – A critical Analysis.
2- Fredrich Schneider: shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 countries, July 2007.
3- ILO, Globalization and the Informal Economy: How global trade and investment impact on the working poor, 2002.
4- Informal is the new normal improving the lives of workers at risk of being left behind, Elizabeth Stuart, Emma Samman and Abigail Hunt, January 2018 working paper 530.
5- KRISTINA FIODMAN DECKER The informal Economy fact finding study, sida, March 2004.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ١٩٣٢

مقدمة..... ١٩٣٥

الفصل الأول: مفاهيم عامة..... ١٩٣٨

المبحث الأول : مفهوم التنمية المستدامة..... ١٩٣٨

المبحث الثاني : ماهية الاقتصاد الخفي ١٩٤٢

الفصل الثاني : إدارة الاقتصاد الخفي في ظل تحديات التنمية المستدامة ١٩٥١

المبحث الأول : آثار الاقتصاد الخفي ١٩٥١

المبحث الثاني : حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر ١٩٦٣

المبحث الثالث : استراتيجية التنمية المستدامة في مصر ١٩٧٨

الخاتمة ١٩٨٩

المراجع ١٩٩١

فهرس الموضوعات ١٩٩٥